

## المرأة السورية

# ... سندية في لهيب الصراع

لها ويدافع عنها دعاة الفكر السلفي. وهذا بحد ذاته يمثل أشد درجات الانتهاك لكرامة المرأة. وفي دوامة الصراع، تصبح المرأة أمام خيارين: إما الهرب خوفاً من عنف خرافي ومجنون يحولها إلى أشلاء تتقاذفها عواصف الجهل والتخلف والتعصب والتكفير والتخوين، أو الصمود أمام آلة الموت وتحت سطوة العنف والانتهاكات التي تمارسها أطراف الصراع بأشكال ومستويات مختلفة مثل:

. الزواج القسري: فقد رصد تقرير «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» السنوي الموسع حول انتهاكات حقوق المرأة في سوريا أن 18 حالة زواج قسري قام بها أفراد تنظيم «داعش».

. العنف الجنسي الذي يمارسه تنظيم «داعش» وباقي المجموعات المسلحة، إضافة إلى انتشار حالات السبي وبيع النساء والفتيات في أسواق النخاسة، والتصديق على الحريات الشخصية.

. الاعتقال، حيث بلغ وفق تقدير التقرير ذاته: 6500 امرأة لدى الحكومة، بينما احتجز «داعش» قرابة 486 سيدة، وما لا يقل عن 580 لدى فصائل مسلحة مختلفة.

. أما أعداد القتلى فقد وثق التقرير مقتل 15347 امرأة على يد القوات الحكومية، وما لا يقل عن 81 امرأة على يد تنظيم «داعش»، و 255 امرأة على يد فصائل المعارضة المختلفة. وهنا نميز بين شكلين للموت: موت بيولوجي تحت ضربات العنف السياسي والطائفي والمذهبي والإثني والجهوي، وموت إنساني (إطفاء الضوء الإنساني داخل الإنسان). فحين تسلب الأعراس وتنتهك الكرامات والحريات، فلا شيء يبقى للإنسان إلا الثأر لكرامته المهذورة، أو انتظار الموت القادم. وفي هذا الانتظار تعاني المرأة أشد أشكال الظلم والقهر والاضطهاد. فالمرأة لم تكن تدري أن رحلة اللجوء سوف تحوّلها إلى ورقة في أيدي تجار الحروب، وإلى سلعة جنسية يتهاافت عليها نهشاً الجاهل والطامعون والغاصبون لكرامتها تحت ذرائع ومسميات يحكمها الجهل والانتقام. ولم يشفع لللاجئات السوريات الذي تجاوز عددهن 2.1 مليون، أي ما يشكل تقريباً 35% من مجموع اللاجئتين السوريتين، حسب ما أورده تقرير «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، الشرائع السماوية والأرضية كافة من ظلم الإنسان الذي انحدر في سلوكياته لأخط المستويات. لقد تحولت المرأة في زمن الصراع إلى ورقة وأداة وسلعة للمقايضة والاستغلال في أسواق العهر السياسي. لكن مفاجأتها الأخطر لحظة اشتداد الصراع واضطرارها إلى هجرة منزلها، كانت في أن إخوتها الذين يدعون التمسك بالعروبة والإسلام، اشتغلوا على تحويل حرائر سوريا إلى

بغايا وسبايا.

فماذا يبقى للمرأة التي انتهكت كرامتها وهُدم منزلها وقتل أطفالها أو سُردوا. إن من الصعوبة بمكان ضبط وتحديد أبعاد ومستويات وانعكاسات وكذلك النتائج النفسية والعصبية التي تواجه المرأة السورية نتيجة العنف السياسي، وموجات العنف التكفيري الجهادي الذي يستمد أصحابه مشروعيتهم وسلطتهم من «المقدس» الذي يتم تدنيسه في يوميات التكفير وعلى أبواب التسول السياسي. فاستطالة الصراع يؤدي إلى تضخم العنف والقهر والحقد والكرهية والاستقطاب، ويساهم أيضاً في إخراج أسوأ ما في المجتمع السوري من مظاهر انحطاط والتخلف والتكفير والتعصب إلى الواجهة. وهذا يدل على أن العقل والعقلانية، باتا هدف العنف الذي يقوّض آمال السوريين في الانتقال إلى مجتمع الحرية والكرامة والعدالة. وهذا يتقاطع مع استبعادهم عن ساحة الفعل السياسي وإجهاض حقهم في التعبير. فاي مستقبل ينتظر السوريين في حال دمار الدولة والمجتمع. تحديداً في لحظة تشتغل فيها أطراف سياسية مسلحة وجهادية على القبض بالنواجذ والأنياب على وهم الوصول إلى السلطة، موظفين في تحقيق وهمهم هذا، آليات انتقامية تارية إقصائية شخصية مدمرة؟ وماذا يحمل المستقبل إلى السوريين في ظل سلطة ما زالت ترى إن القوة سبيلها للقبض على المجتمع والدولة؟

وبالرغم من كل ما تواجهه المرأة، فإنها ما زالت تخلق الحياة، كما الأرض التي لا ينضب معينها. وتتمسك بالحياة وترزح حبّتها في أطفالها، وتواجه الأمها وجراحها بالصبر والأمل، وتشمخ بقامتها أمام آلة الطغيان والقهر كما شجرة السنديان، وتواجه الفقر مستعينة بالصبر على تدبير شؤون أسرتها. في وقت ما زالت ترى أن المستقبل يحمل الأفضل، فالتضحيات التي تقدمها من حياتها وحيات أطفالها ترى أنها ستشكل شعلة المستقبل الذي لن تخبو جذوته أو تنطفئ. وهي ترى في تمسكها بالحياة ووحدة أرضها وتلاحم أبناء مجتمعها في مواجهة تداعيات الأزمة وأسبابها وكذلك الإرهاب، مدخلاً إلى تجاوز محنة السوريين. وهي بذلك كما سندية في لهيب الصراع، تحترق دون أن تنحني، وتصرّ على مواجهة تداعيات الأزمة دون جذع أو توجع.

باحث وكاتب سوري

**عمّار حيسو\***

تشكل النساء في المجتمعات المتخلفة الحلقة الأضعف، ويتجلى ذلك من خلال أشكال الاستغلال والقمع والتمييز الذي يُمارس بحقهم تاريخياً. أما أوضاعهم في زمن الصراع السوري فإنها تزداد مأساوية، نتيجة تراجع تأثير الأخلاق والقانون، وبشكل خاص القانون كونه لم يتحول إلى ثقافة عامة وسائدة. وهذا يعود إلى اقترانه عند الغالبية بسلطة القوة وقوة السلطة، ما يشكل خللاً بنيوياً في بنية الوعي وآليات التفكير. ويتزامن هذا المستوى من الوعي، مع الموقف من المرأة، وشكل العلاقة التي تربطها بالرجل الذي ما زال يتمسك بالوصاية عليها. بهذا المعنى فإنها ما زالت مُلحقة بالرجل الذي يمثل سلطة القوة البطورية الذكورية التي تُعيق تحررها، وتحدّ من فرص تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية التي تطمح نساء سوريا إلى تحقيقها. في هذا السياق يجب تأكيد

**لم تشفع للآجئات السوريات اللواتي تجاوز عددهن 2,1 مليون الشرائع السماوية والارضية**

ضرورة النظر إلى مسألة المساواة بين الرجل والمرأة من منظور التضامن والتكامل والتفاعل والتشارك، فتهميش المرأة وإقصاؤها عن ممارسة حقوقها يُحدث خللاً اجتماعياً، وهذا يعكس تلقائياً على أشكال وبنية الانعقاد الاجتماعي. فاستمرار سيطرة نمط وعي اجتماعي مشوه يقوم على تهميش النساء واستتبعاهن وإخضاعهن لسلطة ذكورية بطورية متخلفة، يساهم في ظل الصراع المحمل بأثقال التخلف التاريخي في تحويل النساء إلى ضحايا العنف الجنسي، وتجار الرقيق الأبيض وانتهاكات حقوق الإنسان، وأيضاً يُسقط النساء، ضحية فتاوى الجهل التي يطلقها «علماء» يدعون تمثيل الإسلام والعلم والشرع والأخلاق. ذلك في سياق طمس وتغييب البعد الإنساني للمرأة. إن اختزال المرأة في البعد الجنسي، يدل على عمق التخلف الذي ما زال أنصاره ودعائه يقدمونه على أنه يمثل الإسلام. وهذا يستدعي من وجهة نظر تلك الأطراف، حجب المرأة وإبقاءها في سجنها التاريخي، كونها مصدراً لإغراء وإغواء الرجل. ويُعتبر هذا الشكل من التفكير أحد جذور التخلف الذي يشكل انتهاكاً لعقل المرأة وجسدها. وباللحظة ذاتها يشكل احتقاراً لعقل الرجل الذي يتم اختزاله في جسد المرأة (الجنس). وانطلاقاً من هذا الواقع ونتيجة للوعي السائد، يُنظر إلى المرأة على أنها ناقصة الأهلية والعقل والدين. وهذا يعني أنها يجب أن تكون خاضعة إلى هيمنة الرجل الذي يمثل سلطة الدين والعقل والأخلاق والقانون. ويتجلى هذا من خلال هيمنة العقلية الذكورية على نمط العلاقة التي تربط المرأة بالرجل، وعلى جوهر القانون، وبشكل خاص قانون الأحوال الشخصية الذي يتطلب استمرار هيمنته، وبالتالي استمرار هيمنة الاستبداد البطوريكي، واشتغال الفقهاء على تمكين ونشر وعي وآليات ضبط اجتماعية وقانونية تبقى المرأة في سجنها التاريخي مقيدة بذهنية التخلف وأشكال تجلياته التي يسوق

(تابع)



تكون عن رتبة الإدارة. يعيش الكثير من هؤلاء اعتداداً غير مُعَلّ ببراعتهم التامة في كل التخصصات، ويثقون برأيهم دون كل الآراء، وبذوقهم الشخصي ولو عارض المبادئ المهنية لصناعة الإعلام.

وفي الحقيقة لا يُعلم تحديداً منبع هذه القناعة المزيفة؛ لعلها نشوة علم المنطق الأرسطيّ وسطوة مسائله على العقل، أو جأء المنبر التي يهبطُ إحساساً بالمعرفة التامة وإمكان قيادة الجمهور مطلقاً باسم الدين ومصطلحاته المكنونة.

في هذا العالم تحديداً، لا تشفع النوايا الحسنة لمن لا يمتلكون فهماً مهنيّاً متخصصاً، وخبرة جديّة في إدارة مؤسسات بهذا التطور والتشعب؛ ويكون الفشل (الكلي أو الجزئي) نتيجة طبيعية لا حين حتى للأسف عليها.

غاية الأمر، أن نجاح الإعلام الديني رهناً بإدارته من قبل عقول تمتلك قيمة المعرفة الدينية إلى جانب الحرفيّة والخبرة الإعلامية؛ ما يُمكنها من تسييل الأفكار الدينية وصيّها في قوالب المهنيّة المواتية... وليس ثمة كثيرون كهؤلاء في الوقت الزاهن. ما يخلص إليه القارئ الموضوعي لواقعنا المرثك؛ أن ما نسميه اليوم بـ«الإعلام الديني» يعيش اختلافاً بنيوياً عن صناعة الإعلام ذاتها؛ ولا تعدو وسائله كونها مساجد أو «منابر فضائيّة» في الغالب؛ هي أبعد ما تكون عن مُسمّى ودور مهنة الإعلام؛ التي ينبغي لها أن تُرَوِّج للمشاركة الحضارية، وتصنع الوعي العام والقيم الجماهيرية.

الدين مشروع إلهي لبناء الحضارة، والإعلام تخصص علمي يُعنى حرفياً بإدارة الوعي العام للمجتمع؛ بدءاً بصوغ رؤى المؤسسات الإعلامية وأهدافها، وليس انتهاءً بالتزام أدق تفاصيل المهنة في صناعة البرامج، أو تقنيّات الصورة وانعكاساتها النفسية. التساهل في هذا الميدان ليس أكثر من تعام عن المسؤولية؛ وخطوٌ متسارع إلى انكفاء حضاريٍّ محتوم؛ لولا أن الإله يشاء حفظ جوهر رسالته.

ربّما أن للقاطنين على هذه الأماكن الضخمة أن يدركوا أن العمل الإعلامي أبعد من بضع كاميرات ثابتة، ودعاة يُمارسون تجاربهم الخطابية أمامها.

الإعلام الديني مسؤوليّة وأولويّة، لا يبدو حتى الآن أنها أخذت موقعها التام من اهتمام القيادة الدينية، ووعي حساسية إدارتها، وآليات صناعة خطابها المنقن. الدين يمشروعه الحضاريّ في وادٍ، وإعلامه في وادٍ آخر.

\* باحث واستاذ حوزوي



«كاريزما» الداعية أو المبلّغ، إن توفّرت. تجدر الإشارة إلى أن الانفلات الإعلامي الذي تعيشه الساحة الدينية اليوم، لا يمثل أو يعكس نضج مشروع الدين من جهة، كما لا يحمل رسالة الدين الحقيقية من جهةٍ أخرى، وسيبقى هذا الهرج قائماً إلى حين توفّر مؤسسة أو قيادة دينية واعية لأبعاد المشكلة، وقادرة.

### الإدارة المسجديّة

تعاني جلّ «الفضائيّات» الدينية خللاً استراتيجياً في بنية العمل، إذ تبقى رهينة نمط الإدارة المسجديّة بالمعنى الحرفيّ تقريباً.

الجهات المالكة لهذا الإعلام توكل إدارته إلى «موثوقين» من سلك التعليم الديني ومُحيطه (أو أنها تضع مفاتيح الإدارة الحقيقية بأيديهم)؛ وهم بدورهم يعتمدون نمطهم المسجدي في تنظيم كل شؤون العمل، ويعيشون مقدّمات «علم المنطق» وأدوات قياسه في إدارة بيئة هي أبعد ما

## بين

هي مجرد جماعة غير سياسية تقوم على السلب واركتاب الجرائم التي تعكر السلامة العامة. وقتل المحاربين والبعثة جائز لكن ليس لكفرهم بل لفسادهم وتهديدهم لمبدأ وحدة الأمة.

وقد أجمع الفقهاء على شروط ثلاثة لكي يعتبر الخارجون عن الامام من البعثة: أن يكونوا طائفة فيهم منعة، أي أن قتالهم يحتاج إلى جيش منظم كي يتغلب عليهم. أن يخرجوا عن قبضة الإمام بالفعل، وغالباً ما يكون ذلك بسيطرتهم على منطقة معينة ووجودهم في إقليم لا تصله سلطة الامام. - أن يكون لهم تاويل سائغ أي أن يشككوا في شرعية الحاكم. وخلاصة هذا الشرط هو امتلاك البعثة توجه سياسي يهدف إلى خلع الامام.

شكل ظهور مصطلح «أهل البغي» وسيلة سمحت للفقه السني بتحقيق الانسجام بين الواقع والنظرية. فمبدأ وحدة الأمة الإسلامية لا يقبل إلا بحرب ضد الكفار وغير المسلمين، فكان ظهور مفهوم البعثة التبرير الفقهي لانقسام الأمة إلى دول متعددة تتنافس على الشرعية. فالبعثة ليسوا مجرد رهط من المجرمين بل يتمتعون بحد أدنى

\* باحث لبناني